

«4+4» و«5+5».. توافق ليبي على التسوية

هل بدأت ليبيا تنتقل من مرحلة الصراع على السلطة إلى مرحلة التفاوض حول تقاسمها؟



ترحيب عسكري باتفاق الحوار الجديد

وهذه المسألة قد تكون أكثر تعقيداً من التوصل إلى تفاهم بشأن المفاوضات الانتخابية أو القوانين المنظمة للاستحقاق. فالحكومة الموحدة تعني عملياً إعادة توزيع النفوذ السياسي والإداري والاقتصادي بين القوى المتنافسة. ومن هنا، قد تتحول المرحلة المقبلة إلى اختبار حقيقي لقدرة الأطراف الليبية على الانتقال من التفاهم على المبادئ العامة إلى الاتفاق على التفاصيل. من سيقود الحكومة الجديدة؟ وكيف ستوزع المناصب السيادية؛ وما موقع القوى العسكرية داخل المعادلة الجديدة؟ وهل ستشارك مختلف المناطق والتيارات في السلطة المقبلة؟ هذه الأسئلة تجعل من الحديث عن «حكومة موحدة» أكثر من مجرد خطوة إجرائية. إنها في الواقع اختبار لصيغة تقاسم السلطة التي يمكن أن تقبل بها القوى المتصارعة. وهنا يكمن أيضاً الخطر. فليبيا تحتاج إلى سلطة موحدة قادرة على إنهاء الانقسام، لكن نجاح التفاهم قد يتعثر إذا تحولت الحكومة الجديدة إلى مجرد صيغة أخرى للحصاصنة، تؤجل الصراع بدلاً من معالجته.

إيران تختبر ترامب بمناورة جديدة للتهدة

طهران بهجمات استهدفت قاعدتين جويتين أمريكيتين في الأردن. ومع ذلك، لم تغلق إيران باب التفاوض. بل إن بزشكيان عاد في قمة منظمة شنغهاي للتعاون إلى التأكيد على أن الحرب ليست في مصلحه أي طرف، وأن طهران لا تزال منفتحة على حل تفاوضي للصراع. وهنا تكمن أهمية الخطاب الإيراني الجديد.

فطهران تعرف أن ترامب نفسه لا يريد، وفق تصريحاته، أن تتحول الضربات المتبادلة إلى حرب شاملة. وقد قال الرئيس الأمريكي إن واشنطن سترد على الهجمات الإيرانية، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن عودة الضربات لا تعني العودة إلى حرب مفتوحة.

وتبدو إيران وكأنها تحاول استثمار هذه المساحة. فإذا كان ترامب يريد تجنب الحرب الشاملة، فإن طهران تقدم له مخرجاً سياسياً: العودة إلى الاتفاق المؤقت مقابل التزام إيراني مماثل. لكن العرض الإيراني يحمل شروطاً واضحة.

فطهران لا تقول إنها ستوقف خطواتها العسكرية أولاً، ولا تقدم التزاماً غير مشروط بفتح مضيق هرمز أو التراجع عن أوراق الضغط التي تستخدمها. بل تربط كل ذلك بالالتزام واشنطن ببندو الاتفاق المؤقت. وهذا يعني أن إيران تريد أن تحول

المتحدة إلى التزاماتها بموجب الاتفاق المؤقت الموقع في يونيو/حزيران، فإن إيران «ستتعامل بالمثل على الفور». بهذه الصيغة، تحاول طهران إعادة الكرة إلى الملعب الأمريكي. فالرسالة الإيرانية لا تقتصر على إعلان الرغبة في وقف الحرب، بل تبدو محاولة لمعرفة ما إذا كان ترامب مستعداً لتقديم خطوة عملية، تشمل وقف الضربات ضد منصات إطلاق الصواريخ وتخفيف الحصار الاقتصادي، مقابل عودة إيران إلى التزامات الاتفاق المؤقت.

لكن السؤال الأهم هو: هل تمثل تصريحات بزشكيان عرضاً جديداً للخروج من الحرب، أم بداية جولة جديدة من لعبة شراء الوقت؟ جاءت تصريحات الرئيس الإيراني في توقيت حساس، بعد أول تبادل مباشر للهجمات بين الطرفين منذ أواخر يوليو/تموز.

فقد نفذت الولايات المتحدة ضربات على جزيرة لارك، قبل أن ترد

طرابلس - في ليبيا، لا تبدو الأرقام مجرد صيغ تنظيمية للجان الحوار، بل باتت تحمل دلالات سياسية أعمق. فبعد توقيع اتفاق لجنة الحوار المصغر «4+4» حول المسار الانتخابي وتوحيد المؤسسات، جاء ترحيب اللجنة العسكرية المشتركة «5+5»، ليمنح التفاهم الجديد بعداً إضافياً، ويثير تساؤلات بشأن ما إذا كانت القوى السياسية والعسكرية المتصارعة بدأت أخيراً البحث عن تسوية مشتركة تعيد رسم طريق السلطة في البلاد.

ووقع ممثلو القوى الليبية المتنافسة، الأحد، اتفاقاً برعاية الأمم المتحدة يهدف إلى معالجة الخلافات المتعلقة بالقوانين الانتخابية وإصلاح المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، مع وضع إطار لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية خلال مدة لا تتجاوز 24 شهراً، على أن تجرى في ظل سلطة تنفيذية واحدة ومؤسسات وطنية موحدة.

لكن أهمية التطور الجديد لا تقتصر على إعادة الانتخابات المعلقة منذ سنوات إلى صدارة المشهد، بل ترتبط أيضاً بما تبعه من دعم اللجنة العسكرية المشتركة «5+5»، التي تضم ممثلين عن القوى العسكرية في الشرق والغرب، ودعوتها إلى الإسراع في تشكيل سلطة تنفيذية موحدة.

وهنا يبرز السؤال الأهم: هل بدأت ليبيا تنتقل من مرحلة الصراع على السلطة إلى مرحلة التفاوض حول تقاسمها؟

لا يعني التقارب بين السياسيين والعسكريين التوصل إلى رؤية موحدة، لكنه يكشف عن إدراك لخطر الانقسام

على مدى السنوات الماضية، بدا المساران السياسي والعسكري في ليبيا وكأنهما يتحركان بسرعتين مختلفتين. فبينما كانت الأمم المتحدة ترعى جهوداً لمعالجة الخلافات حول الانتخابات والمؤسسات، ظلت لجنة «5+5» تعمل على ملفات وقف إطلاق النار وتوحيد المؤسسة العسكرية وإخراج القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب.

ديب - في الوقت الذي تتبادل فيه الولايات المتحدة وإيران الضربات، عادت طهران إلى استخدام لغة التهدة والتفاوض، في خطوة تبدو أقرب إلى اختيار جديد لموقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وحدود استعداده للانتقال من الضغط العسكري والاقتصادي إلى طاولة المفاوضات. لم يطرح الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان عرضاً مفتوحاً للتنازل، بل وضع معادلة واضحة: إذا عادت الولايات



كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني رئيس التحرير

السعودية تعيد تعريف قوتها

كبار شركات التكنولوجيا، لكنها تحتاج في الوقت نفسه إلى خلق بيئة تسمح لشركات محلية بأن تصبح هي الأخرى منتجة للتكنولوجيا، لا مجرد مستهلك لها.

وهذا يفسر أهمية الحديث عن الشباب والمواهب الوطنية في الرؤية السعودية الجديدة.

فالتحول الاقتصادي لا ينجح إذا بقي الذكاء الاصطناعي مشروعاً تديره الدولة وتنفذه شركات عالمية بينما يظل المجتمع مستخدماً للتكنولوجيا فقط. القيمة الحقيقية تبدأ عندما يصبح المواطن السعودي جزءاً من دورة إنتاج المعرفة، لا مجرد مستهلك للمنتجات التي تنتجها مراكز أخرى.

المليارات التي تعلن في المؤتمرات مهمة، لكنها ليست المقياس الوحيد للنجاح. السؤال الأهم هو ماذا ستنتج هذه المليارات بعد خمس أو عشر سنوات؟ كم شركة ستولد؟ كم براءة اختراع ستسجل؟ كم نموذجاً ذكياً سيطور؟ كم وظيفة عالية المهارة ستنشأ؟ وكَم من المعرفة ستبقى داخل المملكة بدلاً من أن تكون مجرد خدمة مستوردة؟ هذه أسئلة أكثر صعوبة من إعلان حجم الاستثمار، لكنها هي التي ستحدد ما إذا كانت السعودية تبني اقتصاداً رقمياً حقيقياً أم مجرد نسخة أكثر حداثة من اقتصاد يعتمد على الإنفاق الرأسمالي.

ومع ذلك، سيكون من الخطأ التقليل من أهمية ما تفعله الرياض.

دخول ولي العهد الأمير محمد بن سلمان مباشرة في مشروع التحول يعطي التكنولوجيا موقفاً سياسياً لا يقل أهمية عن موقعها الاقتصادي

فالسعودية تمتلك شيئاً لا تمتلكه كثير من الدول التي تطمح إلى دخول سياق الذكاء الاصطناعي: القدرة على التفكير على مدى طويل وتمويل مشاريع ضخمة من خلال رأس المال السيادي، إلى جانب موقع جغرافي يسمح لها بأن تكون جسراً بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقطاع طاقة يمكن أن يمنحها ميزة مهمة في عالم تزاد فيه شهية مراكز البيانات للكهرباء. وهذه النقطة قد تصبح أكثر أهمية مع مرور الوقت.

فالذكاء الاصطناعي الذي يبدو في واجهته برنامجاً أو نموذجاً لغوياً هو في جوهره صناعة كثيفة الاستهلاك للطاقة. كلما أصبحت النماذج أكثر تعقيداً، احتاج تدريبها وتشغيلها إلى قرارات حوسبة أكبر. وكلما انتشرت تطبيقات الذكاء الاصطناعي، زادت الحاجة إلى مراكز بيانات جديدة. وهكذا يعود الاقتصاد الرقمي، بطريقة غير متوقعة، إلى سؤال قديم جداً: من يملك الطاقة؟

من هذه الزاوية، قد لا يكون امتلاك السعودية للنفط عبئاً بيئياً التخلص منه كي تدخل اقتصاد المستقبل، بل ميزة يمكن استخدامها للدخول إليه.

النفط كان في الماضي منتجاً نهائياً تقريباً، يُستخرج ويُباع ويولد دخلاً. أما الطاقة في اقتصاد الذكاء الاصطناعي، فهي جزء من منظومة أكثر تعقيداً، القيمة لا تكمن فقط في إنتاج الكهرباء، بل في ربطها بمراكز البيانات والشبكات والاتصالات والاستثمارات والبحث العلمي.

إذا نجحت السعودية في بناء هذه المنظومة، فإنها لن تكون قد انتقلت ببساطة من بيع النفط إلى الاستثمار في التكنولوجيا. ستكون قد انتقلت من بيع مورد طبيعي إلى بناء بنية تحتية للاقتصاد العالمي.

مؤتمر “ليب 2026” لم يعد مجرد مناسبة تقنية تعرض فيها الشركات أحدث منتجاتها، ولا مجرد تجمع سنوي لمعالملة التكنولوجيا والمستثمرين.

ما يحدث في الرياض أكبر من معرض للتقنيات الجديدة. إنه محاولة لإعادة تعريف موقع السعودية في الاقتصاد العالمي، من دولة تؤدي دوراً مركزياً في توفير الطاقة التقليدية إلى دولة تريد أن تصبح أيضاً جزءاً من البنية التحتية التي ستشغل اقتصاد الذكاء الاصطناعي.

وهذا تحول يستحق القراءة بعيداً عن لغة المؤتمرات التي تميل عادة إلى المبالغة في وعود المستقبل. الذكاء الاصطناعي لا يعيش في السحابة بالمعنى المجازي الذي تحبه شركات التكنولوجيا. إنه يعيش في مراكز بيانات ضخمة، ويحتاج إلى كهرباء هائلة، ورقائق متقدمة، وشبكات اتصال، وأمن سيبراني، ورأس مال طويل الأجل، وبيئة تنظيمية قادرة على استيعاب سرعة الابتكار. ومن هذه الزاوية تحديداً تبدو السعودية أقل غرابة في دخول هذا السباق مما قد توحي به صورتها التقليدية كاققتصاد نفطي.

فالدولة التي بنت ثروتها على الطاقة تريد الآن أن تستخدم موقعها في منظومة الطاقة لبناء موقعها في منظومة الحوسبة. وهنا تكمن إحدى أكثر العقبات طموحاً في التحول السعودي.

لم تعد الرياض تريد أن تكون مجرد مورد للوقود الذي يشغل الاقتصاد العالمي، بل أن تصبح جزءاً من البنية التي تشغل اقتصاده الرقمي. النفط منح المملكة نفوذاً استراتيجياً طوال عقود لأن العالم كان يحتاج إلى الطاقة. والرهان الجديد هو أن العالم سيحتاج، بصورة متزايدة، إلى الحوسبة والطاقة التي تجعلها ممكنة.

قد يبدو الأمر للوهلة الأولى انتقالاً من قطاع إلى قطاع، لكنه في الحقيقة محاولة لإعادة إنتاج الميزة الجيوسياسية نفسها في اقتصاد جديد.

في القرن العشرين، كانت أهمية السعودية مرتبطة قبل كل شيء بموقعها في سوق النفط العالمي. أما في القرن الحادي والعشرين، فتسعى المملكة إلى إضافة موقع آخر إلى هذه المعادلة: أن تكون مركزاً لرأس المال والتكنولوجيا والطاقة والبنية التحتية التي يحتاجها الذكاء الاصطناعي.

وهذا يفسر التركيز المتزايد على مراكز البيانات والحوسبة السحابية والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي. فهذه القطاعات ليست مجرد فروع من قطاع التكنولوجيا، بل تمثل البنية التحتية لاقتصاد جديد ستكون فيه القدرة على معالجة البيانات وحمايتها وتشغيل النماذج الذكية ذات قيمة اقتصادية واستراتيجية متزايدة. والميزة السعودية هنا واضحة: المال. لكن المال وحده لا يبني اقتصاداً تكنولوجياً.

يمكن لصندوق سيادي أن يعول مركز بيانات، ويمكن لشركة أن تشتري أحدث الرقائق، ويمكن للحكومة أن تعلن مليارات الدولارات من الاستثمارات. لكن التكنولوجيا لا تتحول إلى اقتصاد مستدام إلا عندما تتحول الاستثمارات إلى شركات، والشركات إلى منتجات، والمنتجات إلى أسواق، والأسواق إلى وظائف ومهارات ومؤسسات قادرة على الابتكار من دون الاعتماد الدائم على الخبرة المسفورة.

وهنا تبدأ الاختبارات الحقيقية للمشروع السعودي.

فالسعودية تستطيع شراء البنية التحتية بسرعة نسبية. لكنها لا تستطيع شراء سنوات الخبرة التي تحتاجها الجامعات والمختبرات والشركات لبناء مجتمع ابتكاري حقيقي. تستطيع جذب

أثرياء العالم يستهلكون... والفقراء يدفعون الثمن

النينيو: من اضطراب مناخي إلى أزمة اقتصادية عالمية



المناخ بات متغيراً اقتصادياً بعد ذاته

يمكن نسبها إلى النينيو وحده، كما أن كل نينيو لا ينتج الآثار نفسها. فالتأثيرات تختلف باختلاف موقع الدولة وتوقيت الظاهرة والظروف المحلية. وقد تختلف النتائج الاقتصادية جديراً بين حدثين متشابهين في المحيط الهادئ. لكن هذا لا يقلل من أهمية المشكلة. بل يزيدها. لأن الاقتصاد لا يحتاج إلى يقين كامل كي يتضرر من المخاطر. يكفي أن تصبح احتمالات الأحداث المتطرفة أعلى حتى ترتفع تكلفة التأمين والاستثمار والتحوص. ومن هنا ينبغي أن يتغير مفهوم الأمن الاقتصادي.

لم يعد الأمن الاقتصادي يعني فقط امتلاك احتياجات نقدية أو مصادر طاقة متعددة أو نظام مصرفي قوي. إنه يعني أيضاً امتلاك احتياطي من المياه، ومخازن غذاء، وشبكات كهرباء مرنة، وموانئ قادرة على التعامل مع تغير المسارات التجارية، وأنظمة إنذار مبكر، وقدرة على نقل الإنتاج بين مناطق مختلفة.

الدول التي تستنجح في عصر النينيو ليست بالضرورة الدول التي تستطيع منع الظاهرة، لكن السياسات الاقتصادية ما الدول التي تستطيع امتصاصها.

وهذا يتطلب تعاوناً دولياً أكبر مما هو موجود حالياً. فالمناح لا يحترم الحدود، ولا يصمم إلى حد كبير داخل الحدود. تستطيع دولة أن تستثمر في التنبؤ، لكن فائدته قد تمتد إلى جيرانها. تستطيع دولة أن تخزن الغذاء، لكن نقصها قد يدفع دولة أخرى إلى منع التصدير. تستطيع دولة أن تحمي قناة، لكن تعطلها يؤثر في التجارة العالمية.

المشكلة أن الحوافز الوطنية لا تتطابق دائماً مع الحاجة العالمية. ولهذا ينبغي أن تصبح المعلومات المناخية جزءاً من البنية الأساسية للنظام الاقتصادي الدولي. ينبغي أن تعرف الحكومات، قبل الشركات، كيف يمكن أن يؤثر النينيو المقبل في الغذاء والطاقة والنقل والمياه. وينبغي أن تتعامل المؤسسات المالية الدولية مع هذه المخاطر باعتبارها جزءاً من الاستقرار المالي، لا باعتبارها ملفاً بيئياً منفصلاً. فالقرض الذي يُمنح لدولة زراعية معرضة للجفاف من دون احتساب المخاطر المناخية قد يبدو سليماً على الورق. لكنه يصبح أكثر خطورة إذا كانت تلك الدولة تواجه احتمالاً متزايداً لصدات مناخية متكررة. كما أن الاستثمار في التكيف ليس عملاً خيراً. إنه استثمار اقتصادي.

خزان مياه أفضل قد يمنع خسائر أكبر. نظام ري أكثر كفاءة قد يحمي الإنتاج الزراعي. تنوع مصادر الغذاء قد يقلل مخاطر الأسعار. تحسين الموانئ والطرق قد يقلل تكلفة تحويل التجارة. والاستثمار في التنبؤ المبكر يمكن أن يكون أرخص بكثير من إعادة بناء البنية التحتية بعد الكارثة.

مع زيادة ملحوظة في العقود الأخيرة. وربط الباحثون ذلك بارتفاع درجات الحرارة الناتج عن النشاط البشري، مع الإقرار بأن حجم هذا التأثير ما يزال موضع نقاش بين العلماء. هذه النتيجة، إذا تأكدت عبر مزيد من الأدلة، مهمة اقتصادياً بقدر أهميتها علمياً.

لأن المشكلة لا تصبح عندها مجرد تكرار لظاهرة طبيعية قديمة في عالم أكثر دفئاً. بل تصبح احتمال أن النظام المناخي الذي اعتاد الاقتصاد العالمي العمل داخله لم يعد هو النظام نفسه.

الحل في التحوط

لقد بنيت مئات المليارات من الدولارات من الاستثمارات على افتراضات مناخية سابقة: متى تهطل الأمطار، ومتى تجف الأنهار، وكم يبلغ مستوى المياه في الخزانات، ومتى يبدأ موسم الزراعة، وما مقدار الحرارة التي يمكن للبنية التحتية تحملها.

النينيو لم يعد اضطراباً مناخياً فحسب بل تحول إلى صدمة اقتصادية عالمية تعيد توزيع الحرارة والرطوبة وتؤثر في النمو عبر القارات

إذا تغيرت هذه الافتراضات، تصبح بعض الأصول أقل قيمة مما كان متوقعا. وهذا يعني أن تغير المناخ ليس فقط مشكلة بيئية. إنه مشكلة في تقييم الأصول.

المزعة التي كانت منتجة قد تصبح أكثر تقلباً. السد الذي كان يعتمد على نمط مائي مستقر قد يواجه سنوات أكثر صعوبة. الميناء الذي لم يكن يتوقع نقص المياه قد يصبح أكثر تعرضاً للقيود. وحتى شركات التأمين قد تجد نفسها أمام مخاطر يصعب تسعيرها بالطرق القديمة. هنا يلتقي النينيو مع التحول الأكبر في الاقتصاد العالمي. فالأسواق الحديثة تحاول تحويل كل شيء إلى رقم: تكلفة رأس المال، سعر النفط، علاوة المخاطرة، قيمة الأرض، سعر التأمين. لكن المناخ يفرض مشكلة مختلفة: ماذا يحدث عندما يصبح المستقبل أقل شيها بالماضي؟ هذا السؤال لا تستطيع نماذج الاقتصاد التقليدية الإجابة عنه بسهولة. والنينيو مثال مثالي لهذه المشكلة لأنه ظاهرة طبيعية، لكنها تعمل داخل نظام مناخي يتغير بسبب النشاط البشري. ولذلك لا يكفي أن نعرف تاريخ النينيو السابق. نحتاج أيضاً إلى معرفة كيف يمكن أن يتصرف النينيو في عالم أكثر حرارة.

وهنا ينبغي الحذر من التبسيط. ليس صحيحاً أن كل موجة جفاف أو فيضان

التحرك قبل أن تصل الخسائر الزراعية إلى الأسواق. النينيو إذن لا يغير الطقس فقط. إنه يغير التوقعات. وهذا مهم بالنسبة للبنوك المركزية أيضاً.

إذا أدت الظاهرة إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والنقل، فقد تواجه البنوك المركزية تضخماً لا يأتي من الطلب المحلي. رفع أسعار الفائدة لن يجعل المطر يهطل في أستراليا، ولن يعيد المياه إلى قنارة بنما. ولن يزيد محصول الأرز في آسيا. ومع ذلك قد تجد البنوك نفسها مضطرة إلى التعامل مع التضخم الناتج عن صدمة مناخية كما لو كان تضخماً اقتصادياً تقليدياً.

وهنا تظهر إحدى أكثر المفارقات صعوبة في اقتصاد المناخ: أدوات السياسة النقدية محدودة أمام صدمات مصدرها المحيط. يمكن للبنك المركزي أن يرفع الفائدة لتقليل الطلب، لكنه لا يستطيع زيادة الأسعار.

يمكن للحكومة أن تدعم الخبز، لكنها لا تستطيع إصلاح محصول متضرر. يمكن لشركة الشحن أن تغير طريق السفينة، لكنها لا تستطيع تغيير مستوى المياه في القناة.

لذلك فإن مواجهة النينيو ليست مسألة استجابة بعد وقوع الضرر. إنها مسألة استعداد قبل وقوعه. والخبر الجيد أن النينيو ليس زلزالاً مفاجئاً. يمكن للعلماء مراقبة إشاراتة قبل أشهر، وتوفير شبكات الأقمار الصناعية والعوامات والنماذج المناخية قدرة متقدمة على التنبؤ بتطوره. وهذا يعني أن الحكومات تعرف، بدرجات متفاوتة، أن الخطر قادم قبل أن يصل إلى المحاصيل والموانئ والأسواق.

السؤال إذن ليس هل يمكن التنبؤ بالنينيو، بل ماذا تفعل الحكومات بهذه المعرفة. وقد يكون هذا هو الجزء الأكثر إحباطاً في القصة.

العالم يصرف أن بعض الظواهر المناخية ستأتي مرة أخرى. يعرف أين يمكن أن تحدث الفيضانات. ويعرف أن بعض الدول معرضة للجفاف. ويعرف أن القنوات والموانئ والمطارات وشبكات الكهرباء تعتمد على بنية تحتية حساسة للمياه والحرارة. ومع ذلك تظل الاستثمارات الوقائية أقل جاذبية سياسياً من الإنفاق بعد وقوع الكارثة. السياسي الذي يبني خزائناً قبل الجفاف لا يحصل غالباً على الصورة نفسها التي يحصل عليها السياسي الذي يرسل المساعدات بعد الكارثة.

لكن الاقتصاد لا يهتم بالصور. إنه يهتم بالتكلفة.

وهذه التكلفة قد تكون أكبر في عصر تغير المناخ. فقد نشرت دراسة حديثة في مجلة Science في آب-أغسطس 2026، استناداً إلى سجلات مناخية قديمة لمرجان جزر غالاباغوس، تقديراً بأن شدة النينيو ارتفعت بنحو 36.5 بالمئة مقارنة

في الوقت المناسب»، يمكن للمياه أن تصبح عنق زجاجة تجارياً. لكن قنارة بنما تكشف أيضاً شيئاً أعمق: النينيو لا يضرب البلدان بالتساوي. وهذا الغنية تستطيع في كثير من الأحيان شراء الوقت. تستطيع الشركات الكبرى تغيير مسارات الشحن، والتحوص في أسواق السلع، وتخزين المواد، والتأمين ضد بعض المخاطر، والاستثمار في مصادر بديلة. أما الدول الفقيرة، وخصوصاً الدول الاستوائية التي تعتمد بشدة على الزراعة أو الصيد، فقد لا تملك هذه الخيارات.

وهذا هو أحد أكثر جوانب النينيو إثارة للقلق. الظاهرة الطبيعية نفسها لا توزع أضرارها بالتساوي. اقتصاد ضعيف قد يتعرض لصدمة مناخية صغيرة فتتحول إلى أزمة مالية. اقتصاد غني قد يتعرض للصدمة نفسها فيمتصها عبر الميزانية والتأمين والاستيراد.

الدراسة التي قادها باحثون في دارتموث وجدت بالفعل أن البلدان الاستوائية منخفضة الدخل تحملت قدسماً كبيراً من الخسائر الاقتصادية المرتبطة بظواهر النينيو السابقة. وفي هذه الاقتصادات، يمكن أن يعني الجفاف محصولاً أقل، ودخلاً أقل للمزارعين، وواردات غذاء أغلى، وعجزاً أكبر في الحسابات الخارجية، وضغطاً على العملة، ثم ارتفاعاً في أسعار المواد الأساسية.

وهكذا تتحول الظاهرة المناخية إلى مشكلة ديون. وقد تضطر الحكومة إلى استيراد غذاء إضافي في الوقت الذي تنخفض فيه عائدات التصدير. وقد تحتاج إلى دعم الأسعار في الوقت الذي تراجع فيه الإيرادات الضريبية. وقد تضطر إلى زيادة الإنفاق على الكوارث في الوقت الذي يصبح فيه الاقتراض أكثر كلفة.

الخوف جزء من المشكلة

النينيو لا يسقط حكومة، لكنه يستطيع أن يجعل حكومة ضعيفة أكثر ضعفاً. وهنا يصبح الأمن الغذائي جزءاً من الأمن الاقتصادي. فالمشكلة ليست فقط في انخفاض كمية الغذاء المنتجة، بل في كيفية استجابة الدول. عندما تخشى الحكومات نقص الإمدادات، قد تلجأ إلى تقييد الصادرات. وعندما تفعل عدة دول ذلك في الوقت نفسه، ينكمش المعروض العالمي حتى لو لم يكن النقص الفعلي في الإنتاج كارثياً. وهكذا يتحول الخوف من النقص إلى جزء من المشكلة.

لقد شهد العالم هذه الدينامية في أزمات غذائية سابقة. فالأسواق لا تتعامل مع المحصول الحالي فقط، بل تتعامل مع توقعات المحصول المقبل. وإذا اعتقد النخالة جزءاً من التكلفة. وفي اقتصاد عالمي بنته الشركات على مبدأ «الوصول

سعر القمح في القاهرة، وأسعار الشحن بين آسيا وأوروبا، ومحصول الأرز في الهند، وحركة السفن في قناة بنما، كلها أمور تبدو للوهلة الأولى أجزاء من ظواهر مختلفة. لكن يكفي أحياناً أن ترتفع حرارة المياه في منطقة بعيدة من المحيط كي تبدأ هذه الظواهر في التقاطع.



علي قاسم
كاتب سوري

هذه القدرة على نقل الاضطراب من مكان إلى آخر هي التي تجعل النينيو اقتصادياً بقدر ما هو مناخي. ففي أستراليا، مثلاً، ارتبطت ظواهر النينيو تاريخياً بفتترات من الجفاف الشديد. وفي بيرو، يمكن أن تؤثر المياه الأكثر دفئاً في المحيط على الثروة السمكية والزراعة. وفي أجزاء من آسيا، يمكن أن تتغير أنماط الأمطار بما ينعكس على الأرز والمحاصيل الأخرى. وفي مناطق من الأمريكتين، يمكن أن تأتي الأمطار الغزيرة والفيضانات في الوقت الذي تكون فيه مناطق أخرى تعاني من الجفاف.

ولا يحتاج الاقتصاد إلى كارثة كبرى كي يشعر بهذه التغيرات. يكفي أن ينخفض محصول واحد من المحاصيل الأساسية قليلاً. يرتفع السعر. تبدأ الدول المستوردة في البحث عن مصادر بديلة. يزداد الطلب على المخزون العالمي. تتدخل الحكومات لحماية المستهلكين. وقد تفرض دول مصدرة قيوماً على التصدير. تنتقل الصدمة من المزرعة إلى الميناء، ومن الشركة إلى المستهلك.

وهكذا تتحول ظاهرة محلية في بدايتها إلى تضخم عالمي في نهايتها. لقد تعلم الاقتصاد العالمي هذا الدرس بالفعل من أزمات أخرى. جائحة كوفيد-19 كشفت هشاشة سلاسل الإمداد. الحرب في أوكرانيا كشفت هشاشة أسواق الغذاء والطاقة. واضطرابات البحر الأحمر والحرب في مضيق هرمز أثبتت أن طريقاً بحرياً واحداً يمكن أن يغير حسابات الشحن العالمية. والنينيو يضيف شيئاً مختلفاً: إنه اضطراب لا يحتاج إلى حرب ولا إلى قرار سياسي كي يحدث. إنه يأتي من المحيط. وهذا يجعل الاستعداد له أصعب من مواجهة أزمة سياسية يمكن التفاوض معها.

قصة عن قيمة الوقت

خذ قناة بنما مثلاً. القناة تبدو كأنها قطعة من البنية التحتية، لكن تشغيها يعتمد على المياه العذبة. وفي السنوات التي تتراجع فيها الأمطار ويشدت فيها الجفاف، يصبح الحفاظ على مستويات المياه اللازمة لتشغيل الأهوسة تحدياً اقتصادياً وتجارياً. وقد أدى الجفاف المرتبط جزئياً بالنينيو إلى تقليص حركة السفن في القناة خلال الأزمة السابقة، وأصبحت القناة في 2026 تواجه مرة أخرى قيوداً على العبور مع عودة النينيو وتراجع مستويات المياه. وتخطط السلطات لتقليص عدد العبور اليومي إلى 32 سفينة في سبتمبر، مع احتمال فرض قيود إضافية إذا استمرت الظروف الجافة.

القناة تتعامل مع نحو 5 بالمئة من التجارة البحرية العالمية، ولذلك فإن المشكلة ليست بنمية فقط. عندما تصبح القناة أقل قدرة على استقبال السفن، لا تختفي التجارة. تبحث السفن عن طرق أخرى. وقد يعني ذلك الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، في رحلة أطول بكثير، مع استهلاك وقود إضافي، وزمن أطول، وتأمين أعلى، واختناقات جديدة في الموانئ.

تلك هي الطريقة التي يعمل بها النينيو اقتصادياً. إنه لا يحتاج إلى إغلاق ميناء حتى يعطل التجارة. يكفي أن يرفع تكلفة استخدامه. وقد بدأت شركات الشحن بالفعل في التعامل مع احتمالات القيود في قناة بنما من خلال إعادة توجيه بعض الرحلات، فيما وصلت بعض عروض الحصول على أولوية العبور إلى ملايين الدولارات.

هذه ليست قصة مناخية بالمعنى التقليدي. إنها قصة عن قيمة الوقت. السفينة التي تنتظر أياماً في قناة مزدحمة ليست مجرد سفينة متأخرة. إنها بضائع متأخرة، ومصانع تنتظر مدخلات، وشركات تزيد مخزوناتها الاحتياطية، ومستهلكون يدفعون في النهاية جزءاً من التكلفة. وفي اقتصاد عالمي بنته الشركات على مبدأ «الوصول

الاسم يبدو أخف من الظاهرة التي يصفها. لكنه ليس عاصفة واحدة ولا موجة جفاف واحدة، بل اضطراب في النظام المناخي للمحيط الهادئ يمكن أن يعيد توزيع الحرارة والرطوبة على مساحات شاسعة من الكوكب. وعندما يحدث ذلك، لا يتغير الطقس وحده. تتغير المحاصيل، ومخزونات المياه، وأسعار الغذاء، وإنتاج الطاقة، وحركة السفن، ومسارات النمو الاقتصادي نفسها... ذلك هو النينيو. دراسة نشرتها جامعة دارتموث وجدت أن ظاهرتي النينيو القويتين في 1983-1982 و 1998-1997 ارتبطتا بخسائر في الدخل العالمي بلغت نحو 4.1 تريليون دولار و 5.7 تريليون دولار على التوالي خلال السنوات الخمس التالية. وقُدرت الدراسة أن تأثير النينيو الذي حدث في 2023-2024 يمكن أن يخفض النشاط الاقتصادي العالمي بنحو 5.7 تريليون دولار بحلول 2029.

صدمة اقتصادية عالمية

هذه الأرقام لا تعني أن النينيو "أهدر" تلك المبالغ نقداً، ولا أن كل دولار من الخسائر يمكن نسبته إلى الظاهرة وحدها. الاقتصاد العالمي أكثر تعقيداً من ذلك. والنماذج المناخية-الاقتصادية تحمل قدراً من عدم اليقين. لكنها تكشف تحولاً مهماً في طريقة التفكير: الضرر الذي يسببه النينيو لا ينتهي عندما تعود حرارة المحيط إلى طبيعتها. قد تستمر آثاره في الإنتاج والاستثمار والإنتاجية والتجارة لسنوات.

وهنا تحديداً يتغير معنى النينيو. فهو لم يعد مجرد ظاهرة يراقبها علماء الأرصاد ويستعد لها المزارعون. لقد أصبح، في عالم شديد الترابط، نوعاً من الصدمة الاقتصادية العالمية.

تحدثت ظاهرة النينيو عندما ترتفع بصورة غير معتادة حرارة سطح المياه في الجزء الأوسط والشرقي من المحيط الهادئ الاستوائي، بالتزامن مع تغيرات في الرياح والضغط الجوي. وتأتي لا نينيا بوصفها المرحلة الباردة المقابلة، عندما تصبح المياه في تلك المنطقة أبعد من المعتاد وتتغير أنماط الدوران الجوي. ولا تحدث الظاهرتان وفق جدول زمني ثابت، لكنهما تتكرران عادة كل بضعة أعوام.



تُظهر الأزمات المرتبطة بالنينيو أن الدول الفقيرة تدفع الثمن الأكبر إذ تفتقر إلى أدوات التحوط والتمويل بينما يملك الأثرياء القدرة على امتصاص الصدمات

المشكلة أن المحيط الهادئ ليس مجرد محيط. إنه أحد أكبر منظمي النظام المناخي للأرض.

عندما تتغير حرارة مياهه الاستوائية، تتغير حركة الهواء والرطوبة والطاقة في الغلاف الجوي، ويمكن أن تظهر آثار ذلك في أماكن تبعد آلاف الكيلومترات. مناطق قد تحصل على أمطار أكثر من المعتاد، فيما تواجه مناطق أخرى الجفاف. وقد تنخفض إنتاجية مصائد الأسماك في بعض السواحل، بينما تتعرض مناطق أخرى لفيضانات أو موجات حر أو حرائق.

أهمية الانتخابات المغربية



اختبار جديد للأحزاب المغربية

ذلك، هناك وعي حقيقي لدى محمد السادس نفسه لأهمية رفع مستوى التعليم. وقد تحدث العاهل المغربي صراحة عن هذا الموضوع قبل سنوات قليلة في خطاب عيد العرش. ستطرق في هذا الخطاب بشكل صريح إلى مستوى التعليم وإلى أهمية إقناع اللغات الأجنبية، إضافة إلى العربة في طبيعة الحال.

تحديات المغرب لا تقتصر على
السياسة بل تمتد إلى محاربة
الفقر والبطالة ورفع مستوى
التعليم وترسيخ التنمية
المتوازنة التي تضمن وحدة
الدولة واستقرارها المستقبلي

قبل نحو ثلاثة أسابيع من موعد الانتخابات المغربية، يفترض في الطبقة السياسية استيعاب ما كشفه مشهد ستة، في ما يخص الشباب والبطالة والفوارق وانتظار ثمار المشاريع الكبرى، وهو ما تحدث عنه الملك شخصيا حين ركز، قبل سنة، على ضرورة أن ييسر المغرب كله بسرعة واحدة.

الأهم، أن الأزمة المتعلقة بسببته لم تتحول إلى انقسام سياسي داخلي، أو مواجهة مفتوحة مع إسبانيا، أو شرح دبلوماسي يبعد ترتيب علاقات المغرب بأوروبا. يؤكد هذا النجاح قدرة الدولة المغربية على امتصاص الصدمة، ومنع خصومها المعروفين من التحكم في معناها، ثم إعادة الحدث إلى حجمه من دون إنكار خطورته. إنها عناوين مرحلة ما بعد الانتخابات، عناوين برسم الطبقة السياسية المغربية قبل أي طرف آخر.

شارك فيها نحو 350 ألف مواطن
مغربي تلبية لنداء وجهه العاهل
الراحل الحسن الثاني.

كلفت حرب الاستنزاف، التي استخدمت فيها جبهة "بوليساريو" طوال ما يزيد على نصف قرن، الكثير. لكن هذه الحرب لم تمنع المغرب من متابعة خطط التنمية ونشاطه الدبلوماسي الذي توج، في تشرين الأول - أكتوبر من العام الماضي (2025)، بصور قرار مجلس الأمن الرقم 2797 الذي اعترف بمغربية الصحراء وبنان الحل الوحيد القابل للحياة يتمثل في طرح الحكم الذاتي الموسع في إطار السيادة المغربية. يمكن اعتبار الانتخابات والمرحلة التي تسليها جزءا من التحديات التي يواجهها المغرب، بما في ذلك تحدي الحرب على الفرق النازية بها محمد السادس منذ اعتلائه العرش. مثل هذه الحرب، التي تبدأ بإزالة المدن العشوائية وإقامة سكن لائق للمواطن المقيم في تلك المدن، تبقى خيار وسيلة لمكافحة الإرهاب وكل أشكال التطرف.

سيؤكد إجراء الانتخابات في
وعدها أن التغيير، نحو الأفضل،
غير ممكن من دون وعي سياسي
متكامل على الصعيد الوطني. مثل
هذا التغيير يتم عبر الصندوق
الانتخابي وليس عبر الشارع حتى
لو كانت مطالب المظاهرات محقة. لم
تسقط حكومة عزيز أخنوش في أيلول
- سبتمبر وتشيرين الأول من العام
الماضي عندما نزل شباب من جيل - z
إلى الشارع احتجاجاً على مستوى
الخدمات الطبية والتعليم وارتفاع
الاقساط في المدارس الخاصة.
لم يسقط الشارع الحكومة، لكنه
صار توجب الآن حاجة ماسة إلى
حكومة جديدة على رأسها شخصية
أكثر قرباً من المواطن العادي وما
يشعر به. الحاجة إلى شخصية
أثبتت، في الماضي القريب، أنها
قادرة على النجاح عندما تتولى مهمة
معيّنة.

بكلام اوضح، صارت هناك حاجة إلى حكومة تتفهم الاسباب الحقيقية التي جعلت مجرد اخبار مغلوطة وإشاعات نشرتها وسائل التواصل الاجتماعي آلاف الشبان يندفعون، في الايام الأخيرة من تموز - يوليو الماضي، في اتجاه سبتة التي تحتلها اسبانيا في شمال المغرب. هؤلاء الشبان المغاربة الذي وصل عددهم إلى خمسين الفا كانوا يعتقدون أن سبتة المقامة على ارض مغربية كنز ذهب سيغرفون منه ويعودون إلى مدهم وقراهم للعيش في أجواء مائدة مريحة.

من هذا المنطلق، يبدو مهما أن
تتبع الانتخابات الدور المطلوب منها
من أجل إحداث التغيير السياسي،
لكنها تضع في الوقت ذاته الأحزاب
السياسية كلها وقادة هذه الأحزاب
أمام تحديات برفضها الواقع المغربي.
يشمل ذلك، في طبيعة الحال، الارتقاء
إلى مستوى النهضة التي تعيشها
المملكة حيث تبني مستشفيات
ومراكز طبية وموانئ ومرافق خدمات
في أنحاء مختلفة من البلد. إلى

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

بشير إجراء الانتخابات
التشريعية في المغرب يوم
23 أيلول - سبتمبر المقبل، أي في
موعدنا المحدد، إلى انتظام في
الحياة السياسية في المملكة التي
يزيد عمرها على اثني عشر قرناً.
استطاع المغرب في كل مرحلة من
مراحل تاريخه الطويل تجاوز
الصعوبات والعقبات والتحديات
ذات الطبيعة المختلفة وصولاً إلى
عهد محمّد السادس الذي صعد إلى
العرش قبل ما يزيد قليلاً على 27
عاماً خلفاً لوالده الحسن الثاني.
كان تطوير الحياة السياسية
من بين السمات المميزة لعهد محمّد
السادس، وهو تطوير ترافق مع إقامة
بنية تحتية حديثة تجعل من يأتي
إلى المغرب من أسبانيا أو البرتغال
لا يشعر بأنه لم ينتقل من دولتين
أوروبيتين إلى عالم مختلف.

يعني إجراء الانتخابات المغربية في موعدها تكريسا لمفاهيم جديدة في الحكم تقوم على الاحترام الدقيق للدستور الذي وافق عليه المواطنون للاستفتاء شعبي أجرى في العام 2011. بين ما ينص عليه الدستور تكليف شخصية من الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من النواب بتشكيل الحكومة.

من هنا، ستفتح الانتخابات الأبواب على مصراعيها لتجاذبات بين الأحزاب، خصوصا أنّ الحزب الذي سيحصل على العدد الأكبر من المقاعد لن يكون قادرا على تأمين أغلبية تسمح له بتشكيل الحكومة من دون التحالف مع أحزاب أخرى.

وهذا ما حصل، قبل أربع سنوات، نتيجة الانتخابات الأخيرة التي حصل فيها حزب الأحرار الذي كان على رأسه عزيز أخنوش على أكبر المقاعد من دون أن تكون لديه أغلبية مطلقة.

**إجراء الانتخابات في موعدها
يؤكد انتظام الحياة السياسية
المغربية ويعكس احترام
الدستور واستمرار نهج الإصلاح
الذي رسخه الملك محمد
السادس منذ اعتلائه العرش**

جاء دستور 2011 ليكرس انطلاقاً للحياة السياسية في مملكة مختارات تطوير نفسها من دون تجاهل الصعوبات التي تواجهها في ضوء افتقارها للثروات الطبيعية من جهة وحرع الاستنزاف التي تعرّض لها منذ العام 1975 من جهة أخرى. ليس سرّاً أن المغرب يواجه حرب استنزاف منذ استعاده إقاليمه الصحراوية من المستعمر الإسباني بفضل "المسيرة الخضراء"، وهي مسيرة سلمية.

ميلادينوف في مجلس الأمن: قبول ورقي وتعتري ميداني



لكنها أُحيلت في النهاية إلى لجان
فنية.

أما دول الوساطة، وفي مقدمتها مصر وقطر وتركيا، بصفتها دولاً ضامنة، فقد لعبت دوراً محورياً في إنجاح الخطة، وقد وجّه ميلادينوف الشكر لها على جهودها المتواصلة.

لكنها، من وجهة نظر تحليلية، تواجه تناقضاً جوهرياً. فبينما تسعى هذه الدول بجديّة إلى تنفيذ الاتفاق، فإن استمرار الحوار مع إسرائيل، حتى أثناء انتهاكاتها، قد يُفسّر من منظور تنبّئها هو على أنه قبول دولي ضمني بإبقائه للتمييز، مما يمنحه مساحة إضافية للماطلة.

وقد كان بيلينوف واضحاً تماماً في تحديد ثلاثة متطلبات لدفع العملية قدماً، وهي: انتشار قوة التثبيت الدولية، وتنفيذ تعهدات إسرائيل بموجب بروتوكول شرم الشيخ، والتزام حماس بعهوداتها. وعندها فقط يمكن للجنة الدولية وقوة التثبيت الدخول إلى غزّة، وبدء الانتقال الحقيقي.

وبالانتقال إلى الدور الإقليمي الأكثر تعقيداً وتأثيراً، تبرز السعودية كفاعل رئيسي. فقد دعمت الرياض خطة ترامب والقرار 2803، وكان

دعمها محوريا لكسب التأييد العربي، وأكدت في بيان لها ترحيبها بـ"الاتفاق التاريخي"، مع التزامها الكامل بتنفيذ الخطة كما اقراها مجلس الأمن. لكن الرياض شددت في الوقت نفسه على ثوابت لا تقبل المساومة، تتعلق بضرورة الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة، وعودة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى القطاع، والحفاظ على وحدة الأرض الفلسطينية. كما أكدت على أهمية تنفيذ جميع المراحل "ضمن إطار زمني محدد، بصورة موثوقة ونهائية رجعة فيها". وبهذا الموقف، تكون الرياض قد وجهت رسالة واضحة بأن "خيار التسوية" الإسرائيلي لم يعد مقبولا، وأن هناك إرادة دولية-عربية لتنفيذ ترتيبات جديدة. في المقابل، تذكر إسرائيل بأن أي تقدم نحو التطبيع مرتبط بحل عادل، وأن هذا موقف نهائي غير قابل للنقاش.

لغزة، بتكلفة بشرية واقتصادية هائلة، وسعة دولية بالغة السوء. والثاني هو السماح للوضع الراهن الذي أنتج السابع من أكتوبر بإعادة تجميع نفسه بهوء؛ أي غرة حيث حماس ليست منزوعة السلاح ولا مطرودة من الحكم، بل مدارة ومحتواة. ميلادينوف اعتبر أن كلا الخيارين "ليس استراتيجياً، وكلاهما في الواقع تأجيل، وكلاهما ينتهي في نفس المكان". وأكد أن ما تبقى من خيار حقيقي واحد: "غزة منزوعة السلاح، مع بانأوها، ومعاد ربطها بالعام، مع غرة معاد تسليحها، منقسمة وفي أقطاض، مع جبل مططرف نشأ داخلها، وحرب قادمة بالفعل في الأفق" الخلاصة أن ما قاله ميلادينوف في مجلس الأمن يرسم صورة لمعركة دبلوماسية مفتوحة، حيث تحاول الكليات الدولية تضيق الخناق على التسويف الإسرائيلي، بينما يحاول الطرف الإسرائيلي استغلال كل غرة - قانونية أو انتخابية - لإطالة أمد الجمود. القرار 2803، بدعم من دول الوساطة والسعودية، صُمم ليكون عقبة في طريق إستراتيجية تفتتهاها القائمة على "استهلاك الوقت"، من خلال تحويل الالتزامات إلى إطار قانوني دولي، وربط الانسحاب الإسرائيلي وإعادة الإعمار بمعايير أداء، إجماع إقليمي يجعل عرقلة الخطة مكلفة سياسياً.

لكن يبقى نجاح هذه الآليات في كسر الجمود مهموناً بقوة الإرادة الدولية لمواجهة الماطلة، ومدى فعالية مجلس السلام وقوة التثبيت في فرض الأمر الواقع على الأرض. فقرة، كما حذر ميلادينوف، "لا تحتمل كارثة أخرى". والسؤال الذي يبقى معلقاً: هل سيكون مجلس الأمن قادراً على ترجمة كلماته إلى أفعال قبل فوات الأوان؟

* هذا المقال يعبر عن وجهة نظري الشخصية ولا يعبر بأي حال عن وجهة نظر رسمية.

التفنيذ، والوقت يُستهلك بانتظار ما
بعد الانتخابات، على أمل أن يحصل
المشهد السياسي الإسرائيلي الجديد ما
قد يغير المعادلة... أو يعيد إنتاجها.
وهكذا، ومع هذا التقعيد الداخلي
الإسرائيلي، تتكشف مفارقة كبرى
كثفتها الإحاطة. فبينما تعهدت
حماض بوقف جميع الأنشطة العسكرية
رسمياً، يظل هذا الالتزام بحاجة
إلى إثبات عملي ولمزم على الأرض.
ومن هذا المنطلق، تبدو تصريحات
حماض المتضاربة، لا سيما تصريحات
أسامة سعدان بشأن ملف السلاح،
وكانها تعمل بشكل كامل في مصلحة
تفنيذها، بل وكانها مقصودة لتقديم
الحجج له على لسان حماض نفسها
لتعطيل التفنيذ. في المقابل، تستمر
الغارات الإسرائيلية شبه اليومية التي
أدت إلى سقوط مزيد من الضحايا
الفلسطينيين. وقد حذر ميلابندوف
صراحة من أن "وقف إطلاق النار الذي
لا يزال المدينون يدينون تحته، ليس
وفاقاً يشعر به شعب غزة حقاً".
وأضاف أن كل ضربة لا ترد على تهديد
فوري، وكل دافع لا تحال إلى الية
تفنيذ النزاع، يكفل العملية شيئاً
يضعف دوافع استعادته".

الانتخابات الإسرائيلية المقبلة
تجعل أي تنازل أو انسحاب من
غزة انتحاراً سياسياً لنتنياهو
وما يفسر بقاء التنفيذ وتحويل
الخطة إلى تفاصيل هندسية بلا
التزام زمن

وفي سياق تحليله، طرح الجبوت الأممي سؤالاً مثيراً، قال فيه: "بعد ثلاث سنوات من الحرب وعشرين عاماً من العمليات العسكرية، هل ضربة أخرى على مستودع ذخيرة ستمتم حماس من إعادة التسلح؟" وكان جوابه واضحاً وحاسماً: "لن تفعل. إنها فقط تؤخر نزع السلاح الذي سيستحق، وتعيق الانتقال المدني الذي نحن الآن أحدث".

باستحضار الخلفية الدولية للقرار، يجدر التذكير أنه في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، اعتمد مجلس الأمن القرار 2803 بأغلبية 13 صوتاً وامتناع روسيا والصين، ليكُون تنويجاً دبلوماسياً خطوة الرئيس ترامب المكونة من 12 نقطة. وقد أنشأ القرار السياسات الرئيسية تهدف لكسح جمود التسويات؛ أولها "مجلس السلام" كهيئة إدارية انتقالية ذات شخصية قانونية دولية برأسها الرئيس ترامب، وثانيها "قوة التثبيت الدولية" التي تُنشر تحت قيادة موحدة، لضمان الاستقرار والإشراف على نزع السلاح والفصل بين الأطراف، وثالثها الانسحاب الإسرائيلي للشرط المرتبط بمعايير وجدول زمنية محددة بنزع السلاح. وبهذا، تحول القرار الاتفاق من مجرد تفاهم إلى إطار دولي ملزم، مجرداً إسرائيل من حجة "عدم وجود إطار واضح"، غير أن ميلادينوف أقر في إحاطته بـ "الأسئلة المهمة بشأن التنفيذ لا تزال مفتوحة"، وأن اللقاءات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أسفرت عن "تصديق الخناق" على بعض المخرنات،

في مشهد يعكس تعقيدات الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وقف نيكولاي ميلادينوف، ممثل السامي لمجلس السلام في غزة، أمام أعضاء مجلس الأمن الدولي ليقدم إحاطة في أشبه ببطاقة تقرير مصيرية عن مسار تنفيذ القرار 2803. لم تكن كلماته مجرد تحديث روتيني، بل كانت تشخيصاً دقيقاً لحالة الجمود التي تهدد بتحويل «الاختراق التاريخي» إلى «نقطة اللاعودة».

استهل ميلانيوف إباحته بتذكير المجلس ما اعتبره إنجازاً غير مسبوق، ألا وهو قبول حماس والفصائل الفلسطينية، في 30 تموز/يوليه، بخريطة طريق مكونة من 15 بنداً لتنفيذ الخطة الشاملة لغزة. وقد وصفها الرئيس ترامب بأنها "أحراق حقوقي، قصف، وأوقفت الفصائل لأول مرة على تسليم أسلحتها ونقل سلطة الحكم الكاملة، مدنياً وأمنياً، إلى إدارة انتقالية تعترف بها الأمم المتحدة. لكن ميلانيوف، الذي سبق أن وصف الوضع في غزة بأنه "صعب للغاية"، حرص على وضع النقاط على الحروف، مؤكداً أن "الاتفاق على وثيقة بشأن نزع السلاح لا يعني فوراً غزة منزوعة السلاح". وأوضح أن خريطة الطريق التي قدمها تقوم على ثلاث ركائز: أولها قبول حماس العلني بنزع السلاح الكامل، وثانيها الاتفاق على مبدأ "سلطة واحدة، قانون واحد، سيد واحد"، وثالثها هيكلية تقدم قائمة على الأداء وليس على التقويم الزمني. أما نهج التنفيذ، كما أكد، فسيكون قائماً على قاعدة صارمة: "لا تتقوا بأي شيء، وتحققوا من كل شيء".

ومن الازمة في إحاطة ميلاديونوف اعترافه لفرنسا بأن العقبة الأكبر لا تكمن في رفض إسرائيل لعمليّة بل في موافقة نؤدي عملياً على تعطيلها. فيإسرائيل، كما أوضح، ليست موقعا على خريطة الطريق، بل طلب منها فقط "إعادة تأكيد التزاماتها" بموجب الفصل والشاملة وبروتوكول شرم الشيخ. وبه الغفرة القانونية تمنح حكومة نتنياهو حرية المناورة، فهي غير ملزمة بجدول زمني أو بالية جزاء واضحة، ما يسمح لها بتحويل النقاش، إلى السياسة إلى "طاولة الهندسة"، على حد تعبيره.

لكن هذا التحول إلى "طالوتة الهندسة" لا يُفسّر الغفرة القانونية ودهدا، بل حسابات سياسية أكثر الصّاح. فالانتخابات الإسرائيلية المقررة في 27 أكتوبر 2026 تجعل أي انسحاب من غزة أو قبول ترتيبات لنزع السلاح مقابلة انتحار سياسي داخل الساحة الإسرائيلية. إذ نجد تنبّاهو نفسه محصوراً بين مطرقة إرضاء حليفه الرئيس ترامب وسندان إرضاء قاعدته اليمينية المتطرفة، التي تقوّ أي تنازلات على أنها تخلي عن أهداف الحرب. وقد أبلغ تنبّاهو مقرّبه أن المضي قدماً في الخطوة "اشكالي" بسبب الانتخابات، وهو ما يفسر التناقض الظاهري بين رفضه العلني للخطوة واستمراره في العمل على تفاصلها اللغوية بوتيرة بطيئة. في هذه الفترة الانتخابية الحساسة، وحيث موعد الاقتراع، تبقى حساس "حجة" نحتاج إليها لتبرير عدم



لتنفيذ الميداني هو الاختبار الحقيقي

* هذا المقال يعبر عن وجهة نظري الشخصية ولا يعبر بأي حال عن وجهة نظر رسمية.

من يحمل الكاميرا يصبح هدفاً

تضم 317 شهيداً وشهيدة من العاملين في الصحافة والإعلام، ارتقوا بين 7 أكتوبر 2023، يوم اندلاع الحرب، و13 أكتوبر 2025، اليوم الذي أعلن فيه رسمياً عن انتهائها. "وأعلم أن هذه ليست نهاية القتل، وأن آخرين قد يسقطون، وأن الرقم سيواصل الارتفاع."

عبق التاريخ على أزقة غزة

تقول الكاتبة: «في أزقة غزة الضيقة التي تتسع للذاكرة، تهمس الحجارة بأصوات من عبروا، من الكنعانيين والفراعنة إلى الرومان والعثمانيين، وتردد أصداء من بنوا الأسواق وتركوا فيها رائحة الخبز بالزعر وعبق التوابل المزوجة بنسيم البحر. هناك تتجاور الأصوات والروائح لتصنع سيمفونية يومية تدخل الدفء إلى القلب رغم قسوة الأيام».

ورغم المحن، تظل معالم تاريخ غزة حاضرة، مثل "قلعة غزة المملوكية المشيدة فوق أنقاض رومانية، والكنيسة البيزنطية التي تعود إلى القرن الرابع، والمساجد الأيوبية والمملوكية، إضافة إلى أسواقها القديمة مثل القيسارية والزاوية، التي ما تزال تحتفظ بروحها القديمة. كما كشفت التقيبات في بيت لاهيا وجبال غزة عن تاريخ عريق".

غزة لم تكن يوماً مجرد مدينة على الهامش، بل سجل حضاري يئن بأصداء آلاف السنين. تعاقبت عليها إمبراطوريات كبرى، وتركت كل حقبة بصمتها على وجه المدينة وروحها. وكما تؤكد الموسوعة الفلسطينية فإنها "رأبه مدينة بنيت على وجه الأرض".

شباب غزة: من وعي المعاناة إلى أمل المستقبل

تجدر الإشارة إلى أن أغلب الصحفيين والصحفيات الذين يوثقهم الكتاب ينتمون إلى فئة الشباب، وهم من غزة ورفح، وكثير منهم خرجوا من جامعات غزة. وقد تحلوا بشجاعة نادرة، وكانهم ولدوا ليكونوا شهداء وشهداء. منذ انخراطهم في مهنة الصحافة، واجهوا آلة الحرب الإسرائيلية المدمرة في ميادين متعددة، وأثبتوا أن الصحافة يمكن أن تكون بطاقة لا تنطفئ.

كتاب «غزة، بطاقة الذاكرة الأخيرة» لا يكفي بتوثيق أرقام الضحايا، بل يحفظ أسماءهم وحكاياتهم في ذاكرة لا ينبغي أن تمحي

وكما تقول الكاتبة أنهم: "يبتكرون مساحات جديدة للتعبير، من الفن الرقمي إلى المبادرات الصغيرة والمسابقات الأدبية، ويجولون كل عتبة إلى نافذة تطل على المستقبل".

اليوم، وسط الركام والدخان، لا يُكتب تاريخ غزة بالحجر والحبر فقط، بل بالكلية والصورة. وتغدو المدينة شهادة على فصل جديد من الحكاية:

حكاية الحرب والصحافة، قصة الدبابة والعسرة، ورفع الكلمة حين تخفت الأصوات ويبتلع الظالم الحقيقة".



حين تصبح الكاميرا شاهداً على المأساة

الطبيب ولد العروسي
كاتب جزائري

اشكر صديقي علي أوجانة الذي لفت انتباهي إلى الكتاب الصادر حديثاً في الجزائر عن منشورات خيال، والذي اختارت مؤلفته موضوعاً شديداً الأهمية لأنه يتعلق بالإعلام والإعلاميين في غزة الذين تعرضوا للقتل والاستهداف بأساليب وطرق لا إنسانية، أقل ما يقال عنها إنها وحشية. في غزة، لم تكن الكاميرا مجرد أداة لنقل الخبر، بل أصبحت شاهداً على حرب تُرتكب أمام أنظار العالم. من بين الركام والدمار، واصل الصحفيون أداء مهمتهم، يدفعون حياتهم ثمناً لمحاولة نقل الحقيقة. في كتابها «غزة، بطاقة الذاكرة الأخيرة»، توثق الباحثة راضية بوديسة جانباً من هذه المأساة، «وتستعيد أسماء من رحلوا وهم يحملون الكلمة والصورة في مواجهة الموت».

الصحفيون للحصار والاستهداف بحراً وبعراً وجواً، وطالت الضربات الإبراج الإعلامية والمباني التي يقطنونها أو يلجؤون إليها. ولم تقتصر هذه الممارسات على مخالطة الموانئ الدولية، بل كشفت كذلك عن صمت دولي تجاه ما يتعرض له الإعلاميون من انتهاكات. حيث تتوقف الكاتبة عند لا مبالاة المؤسسات الدولية وانتهاك حقوق الإنسان، وكيف استُهدف إعلاميون وإعلاميات لمجرد قيامهم بعملهم ومحاولتهم توثيق الجرائم.

صحافة تدفع ثمن الحقيقة

يوثق الكتاب استشهاد 317 صحفياً وصحفية وعاملاً في مجال الإعلام في غزة، خلال الفترة الممتدة من 7 أكتوبر 2023 إلى 13 أكتوبر 2025، إثر الهجوم الإسرائيلي على الإعلاميين الفلسطينيين. يصف كيف استُهدف الإعلام بشكل ممنهج في واحدة من «أعنف الهجمات التي تعرضت لها الصحافة في العصر الحديث، حيث أصبحت الكاميرا هدفاً، والكلمة جريمة، والإعلاميون شهداء يُراد إسكاتهم».

يرصد الكتاب تفاصيل استهداف الإعلاميين بحسب الجنس والأعمار والوظائف ووسائل القتل وأماكن وقوعها، ويبرز مساعي إسكات الصوت الفلسطيني وتغيب روايته. كما يسلط الضوء على الحرب الإعلامية المصاحبة للحرب العسكرية، حيث تحاول الدعاية الإسرائيلية التأثير في الرواية المتداولة، بينما دفع الصحفيون حياتهم ثمناً للصديق والشفافية.

لا يتفنى الكتاب بالأرقام، بل يقدم سرداً إنسانياً مؤثراً لحياة الضحايا وأحلامهم التي توقفت فجأة، كما يوثق أوضاع الصحفيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية، الذين ظلوا خلف القضبان أسرى للكلمة.

وتختتم المؤلفة راضية بوديسة عملها بقائمة تفصيلية لأسماء الشهداء وصورهم، مؤكدة أن استهداف الصحفيين لم يكن حادثاً معزولاً، بل تحول إلى سياسة ممنهجة.

نقرأ خلف سير هؤلاء الصحفيين ملامح سياسة أرادت إسكاتهم حتى وهم شهداء. ويختتم العمل بقائمة توثيقية

ثمانية عشرة فنانة صنعن مجد المرأة التونسية

فاخر الرويسي لـ«العرب»: فتشت في الأرشفيف عن نساء كسرن القيود وشيّدن جانباً من تونس الحديثة



فنانات حداثيات حررن نساء تونس

المستور والمغيب والأشياء البسيطة والجزئيات التي تصنع الشخصية، والحدث، والتاريخ مجموعة أحداث مترابطة الأركان، له جديده، ونظامه المترابط المتكامل. لا يمكن تجزئته أو فصل أحداثه.



الكتاب لا ينظر إلى أولئك الفنانات بوصفهن أسماء من الماضي، بل بوصفهن نساء صنعن شيئاً من تونس التي نعرفها اليوم

بعد أن عاش طويلاً مع هؤلاء النجمات، نسّله أي صوت أو وجه أو حكاية بقيت معه أكثر من غيرها؛ وهل هناك شخصية كانت يتمنى لو امتلك عنها من الوثائق ما يكفي ليكتب عنها كتاباً كاملاً؟ يعلق الرويسي "لقد اخترت شخصيات وهبها الله مقومات التائق والنجاح وهبناهن لخوض مغامرة التصدي للزّداة والتخلف والتردي والعقليات المتحجرة. ومنحهن ملكة الخلق والإبداع، والإصلاح، فاقنن طيلة مشوارهن براعتن وإصرارهن لفرض الذات وتحقيق نجاحات وشهرة تليق بهن. لذلك اخترتهن عناوين لنجاحات كبرى حققنها".

ويضيف «عاشقة بنت شكّ العُصبان، والأُمّ بيبة، وحرزبة حُـب المُلوّك، وبهجة، ورشيدة لطف، ونسرية فزان، وحبيبة مسيكة، وهابدي شمامة، وفضيلة خيتمي، وفليظة الشامية، ووسيلة صبري، وشافية رشدي، وفتحية خيري، ووداد، وحسيبة رشدي، والزّهرة فائزة، وبلندة عبود، وجميلة العربي، أيقونات أمنّ بالبحرية وشغفن بالفن. فصبّرن على الأذى، وضخّين لتحقيق طموحاتهن، ومررن بفترات مرّة، موجعة، حالكة وقاتمة ورغم ذلك لم تُدقّ عظامهنّ، ولم ينكسرن، بل كسرن القيود التي كبلن بها المجتمع الذكوري الذي أمعن في إقصائهن وعمل على حرمانهن من القيام بدورهن الحضاري النبيل. هنّ رائدات بالنسبة إلّني. تتميزن كلّ منهنّ في مجالها. ولا أفضل واحدة على أخرى».

كتاب الرويسي كما كتّبه الوثائق والذاكرة، هو أيضاً محاولة لمقاومة النسيان.

رمّيتهن الوطنية الثقافية الحداثية، وما يمثّله بصفتن رافداً من روافد بناء ونحت الشخصية النسائية التونسية في بدايات القرن العشرين. تلك النسوة اللاتي حفّزن المرأة على اقتحام عدة مجالات فنية وهبّنها لكسر القيود والتحرر والانعتاق».

ويضيف "تعبّر سيرة ومسيرة 18 رائدة وأيقونة تونسية مدى انبهارهن بمبيلاتهن الغربيات والمشرقيات، ومدى تفاعلهن مع الفنون الواردة والقادمة من ضفّتي البحر الأبيض المتوسط، والدور البارز الذي لعبته كل شخصية نسوية في المجتمع التونسي وأهمية المواقع الريادية التي احتلتها بوصفها واجهة أمامية في حياتنا الثقافية، في مرحلة مفصلية من تاريخ بلادنا، أي من نهاية القرن 19 وإطاللة القرن العشرين إلى سنوات الاستقلال الأولى. وهي مرحلة في اعتقادي حساسة ساهمت فيها الشخصيات والمخلفات والجمعيات ورموز الحركة الوطنية في بلورة الشخصية التونسية وفي ترسيخ عقلية ومنظومة فكرية حداثية جديدة شاملة، حمّالة لهويتنا وذاتيتنا المتفتحة على الحضارات متخذة من الثقافة قاطرة. ومن الفنون بكل تجلياتها وترفعاتها واجهة ومطلقاً لمقاومة الذل والهوان والفقر والجهد والركود".

يتابع "في الحقيقة، لا أخفي سرّاً حين أؤكد أنّي انبهرت... كلما غصتُ في ثنايا ومنعطفات وأسرار حياتهن ومسيراتهن الشخصية من خلال الوثائق والمصادر النادرة والأطوار التي مررن بها والمطبّات الاجتماعية التي اعترضتهن. ذهلت، نعم، ذهلت باكتشاف مدى معاناتهن وصبْرهن على الضيم وإصرارهن على تحدي الزكود والتحرّج والجهل".

التاريخ هو التاريخ

الإهداء مغربي وجميل في نفس الوقت: "إلى كل تونسيّة زرعت الأمل وأمنت بأنّ الفن رسالة حبّ وحرية... إلى رائدات تونس اللاتي عبّدن دروب الفنون بإبرادة وجراحة وعزيمة... إلى نجمات أضأن لياليها... ووشمن ذاكرة تونس..."

تسأل "العرب" فاخر الرويسي هل كان يكتب تاريخ الطرب والمسرح والسينما في تونس، أم كان يكتب من خلال هؤلاء النساء تاريخاً آخر لتونس: تاريخ المرأة والحرية والحدأة وتحولات المجتمع؟

يقول "نعم إهدائي وجهته إلى كل تونسية تعمل على المحافظة على المكاسب، تؤمن بالبحرية والمساواة وتنتطلع إلى مواصلة النضال لتحقيق الحرية والمساواة. إنّ التاريخ هو التاريخ، ولا يمكن لأحد أن يغيّره. كل ما في الأمر أنّ كلّاً ممّا ينظر إليه من زاويته وما يتوفّر لديه من معلومات رسمية متداولة. هناك الشجرة التي تحجب الغاب. وهناك أبواب إن تركناها موصدة ومغلقة، فهي تحجب كل ما هو وراءها". ويتابع "من ناحيتي، ومن موقعي بصفتي باحفاً حراً، لا أتقيّد بقوالب جامعية جاهزة. لذلك فإني حرّ. أجتهد لاكتشاف المخفي والولوج إلى ما حجبته النشجاف إلى المغفور المنسي وأحاول أن أنظر من ثغوب الأبواب لاكتشف

الدراسة مع مؤلّفاتي السابقة: 'العميد فتحي زهير' (2016)، و'فتحية خيري فن وشجن' (2018) و'مشاهير المطربين التونسيين اليهود' (2022)".

كما يتقاطع كتابه الجديد مع العديد من الدراسات التي نشرتها له الجرائد والمجلات المختلفة وكذلك تدخلاته المختلفة في الندوات العلمية التي عُقدت في مناسبات متعددة ومن بينها: "الشعر التونسي من أواخر القرن 19 إلى اليوم- لمحة عن المسيرة المتنوعة للفنان التونسي محسن الرايس"، "إعلام من جزيرة الأحلام وبدايات المسرح"، "تاريخ المطربة الساحرة"، "بلحسين العبدلي شاعر الأغنية التونسية"، "بين الهادي الجويني وصلوحة، من الأغنية الحضرية إلى الأغنية البدوية"، "توفيق العبدلي رائد مسرحي مات كصدا"، "جدليّة العلاقة بين مدينة تونس والجهات في الموسيقى بين الأسس واليوم"، "المرأة التونسية في المسرح والغناء في النصف الأول من القرن العشرين مقارنة بروسوغرافية"، "منصور المجذوب الزيتوني الفنان"، "الوجه النسائي للجمعية الرشيدية: شافية رشدي"، "أعلام من جزيرة الأحلام وبدايات المسرح التونسي"، وغيرها من المقالات والمدخلات والدراسات.

"نجمات تونس في الطرب والمسرح والسينما 1900-1956" يحتوي على 427 صفحة، تولّى تقديمه رائد الحركة التجريبية وحركة الطليعة الأدبية، كبير الكتب المسرحيين العرب الأستاذان عزّالين المدني. وطبع بمطابع الشركة التونسية لفنون الطبّع.

يتابع الرويسي "لقد سعيت من خلال هذه الإسهامات وإصداري الأخير إلى التذكير بتراننا وموروثنا الثقافي وإنصاف تونسيات نذرن حياتهنّ للفنون، وإبراز مدى شغفهن وتعلقن بالثقافة بكل أشكالها ومظاهرها ضد تيار التهميش والتناسي. وكذلك هيمنة السرد الذكوري على التوثيق في الموسيقى والمسرح والسينما والفنون التشكيلية والحرف والصناعات التقليدية وغيرها من الفنون الإبداعية والجمالية".

ويواصل في حديثه لـ"العرب": "رغم محاولة عدد من الباحثين والصحفيين وبعض المؤسسات والجمعيات النسوية المهتمّة بالشأن الثقافي، التعريف بدور عدد من الرّؤاد في مجالات مختلفة، ومن الجدير بالملاحظة أنّي عثرت على مخطوطات على الجنوبي عنوانه "نبذة عن حياة المطربات بتونس" محفوظ بأرشفيف المعهد الرشدي، فقمّت بتحقيقه وأضفته ملحقاً بكتابي هذا. وفي ذلك محاولة منّي لتلافي التغييب والتهميش المتعمد في كثير من الأحيان لعدد كبير من الرائدات من فناناتنا طوال عقود في السّردية التاريخية والفنية الرّسمية".

بين الوثيقة والحكاية، وبين ما حفظته الصحافة وما أهمله النسيان، نسأل الرويسي ماذا اكتشف أثناء هذا البحث الطويل؟ وهل هناك نجمة من نجمات تونس غيّرت صورتها في ذهنه بعد أن اقترب من سيرتها؟ يقول الباحث "ما شدّني وجلب اهتمامي واحترامي لهؤلاء النسوة هو

ليس فاخر الرويسي من أولئك الذين يكتبون لأنّ الكتابة مهنة، ولا من أولئك الذين يبحثون لأنّ البحث وظيفة. هو، قبل كل شيء، باحث حرّ، أخذ على عاتقه أن يذهب إلى حيث لا يذهب المؤرّخ عادة، وأن يفتش في الأرشفيف والصحافة القديمة والشهادات والوثائق عن وجوه وأصوات وحكايات تكاد تضيع من الذاكرة التونسية.



أيمن حسن
جامعي وأديب
تونسي

اختار فاخر الرويسي في كتبه السابقة شخصيات وموضوعات متفرّدة من التاريخ السياسي والاجتماعي والفني التونسي. فكان هاجسه الدائم واحد: أن يعيد إلى الذاكرة ما أسقطه منها النسيان. وهذا ما تكشفه أكثر في حوار مع "العرب".

فاخر الرويسي من مواليد جيل الاستقلال والحرية. نشأ في عائلة ارنيط اسمها بالكفاح الوطني، ودرس بالمعهد الصادقي، ثم واصل دراسته في باريس في مجال الإنشهار والنشر والعلاقات العامة. لكن مساره لم ينته إلى عالم الإعلان، بل قاده دافع من شغف خاص بتونس وذاكرتها، إلى الكتابة والبحث في تاريخ المجتمع التونسي الحديث، بعيداً عن الأطر الأكاديمية التقليدية.

في كتابه الجديد "نجمات تونس في الطرب والمسرح والسينما 1900-1956"، يعود فاخر الرويسي إلى ستة عقود من تاريخ تونس، لا ليؤرّخ للفنّ وحده، وإنما ليعيد اكتشاف تونس من خلال نساها اللواتي غنّين ومثّلن ورقصن وظهّرن على الشاشنة، وتحدين، كل واحدة بطريقها، ما كان يحيط بالمرأة من قيود اجتماعية وثقافية. والكتاب، الذي يوثق سيرة ثمانى عشرة فنانة، يستند إلى بحث أرشفيفي واسع شمل الصحف القديمة والكتب والشهادات والأرشفيف الوطني ومركز الموسيقى العربية والمتوسطة و"النجمة الزهراء" وغيرها من المصادر.



ولعلّ أجمل ما في هذا الكتاب أنّه لا ينظر إلى تلك الفنانات بوصفهنّ أسماء من الماضي، بل بوصفهنّ نساء صنعن شيئاً من تونس التي نعرفها اليوم. فبين المسرح والطرب والسينما، وبين الوثيقة والذاكرة، تظهر حكاية أخرى لتونس: حكاية المرأة وهي تدخل الفضاء العام، وحكاية الفن وهو يتحوّل من فرجة إلى ذاكرة، وحكاية مجتمع يتغيّر وهو لا يزال يصارع أثقال العادات والنظرات والأحكام المسبقة.

نجمات غيّرن التاريخ

ولأنّ الكتابة عن النجمات هي، في جانب منها، كتابة عن صاحبها نفسه، كان لا بدّ أن نسأل فاخر الرويسي عن الرحلة التي قادته إليها، وعن الذي وجدته بين الأوراق القديمة، وعن الذي بقي منه بعد أن أغلق الكتاب.

تسأله "العرب" بداية كيف ولدت فكرة هذا الكتاب؟ وما الذي دفعه إلى العودة إلى تونس الفنية بين 1900 و1956، إلى البحث في ذاكرة نجماتهنّ؟ ليجيبنا "يندرج هذا الكتاب ضمن مشروع أعمّ يستهدف التعريف برموز وشخص الفنون التونسي خلال القرن العشرين ممن ساهموا في تأسيس وتعزيز الهوية الثقافية التونسية والمحافظة عليها، وهو حلقة من سلسلة من الدراسات التي نشرتها وسعيت من خلالها إلى إزالة الغبار عن سيرة ومسيرة عدد من الرواد ممن أثروا المدونة الفنية التونسية من جانب؛ ومن جانب آخر تتقاطع هذه